المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 02-04-2006 العـــدد : 1364
الصفحـات : 22 المسلسل : 15

بعد الجولة الناجحة لخادم الحرمين الشريفين

التوجه نحو آسيا خيار عربي استراتيجي

ثمة توجه عربي نحو آسيا سواء كان ذلك على المستوى الرسمي وخير دليل عليه الجولة الآسيوية الناجحة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، او على مستوى الحراك الاقتصادي والتجاري. الملحوظ للقطاع الخاص العربي والصيني، اضافة للمزايا التفضيلية والنسبية التي يوفرها السوق الصيني لرجال المال والاعمال العرب، عدا عوامل ثقافية وسياسية تؤخذ في الحسبان بشكل أو بآخر.

وتأتي زيارة ولي العهد السعودي الامير سلطان بن عبد العزيز لليابان استكمالا للحراك السعودي الاسيوي في وقت بدأت آسيا تشهد حالة من الاستقطاب العالمي عقب الزيارات التي قام بها الرئيس الاميركي جورج بوش الى الهند وباكستان وماليزيا والتعاون الروسي الملحوظ مع الصين والهند.

شيرين حامد فهمي

■ إذا كان القرن الـ18 قرنا بريطانيا، وإذا كان القرن الـ 20 قرنا أمريكيا.. فهل سيكون القرن الـ21 قرنا آسيويا؟ سؤال طرحه العديد من الدراسات المستقبلية التي ذهب بعضها إلى الاعتقاد الجازم بأن هذا القرن سيكون آسيوي الوجهة والنكهة، معتمدين في ذلك على عدة مؤشرات ودلالات، منها على سبيل المثال: 1) النمو الواضح والهائل لإجمالي الناتج القومي في العملاقين الآسيويين، الهند والصين، اللذين يُتوقع لهما قيادة القطب الآسيوي. 2) اكتساح العمالة الصينية والهندية للسوق العالمية. 3) اتجاه العولمة من الأمركة إلى الآسيوة. 4) بروز نموذج جديد من التحالفات الآسيوية التي لا تعير اهتماما للحساسيات السابقة. 5) ظهور ثمة تطبيع صيني هندي. وهما العدوان اللدودان. في مواجهة الأحادية الأمريكية. ولا شك، في أن تعاظم القطب الآسيوي اقتصاديا، سيؤدي بدوره، إن لم يكن قد أدى بالفعل، إلى تكالب آسيوي متعاظم على الطاقة التي تمثل دعامة أساسية لتشغيل المصانع، ومن ثم قاعدة مهمة للتوسع الاقتصادي. وإذا تحدثنا عن الطاقة المعنية، فغالبا ما يتجه الاهتمام الأول نحو النفط، المُفتقَد بشدة لدى العملاقين الآسيويين، والمتوفر بشدة مماثلة لدى المنطقة العربية، الأمر الذي سيؤثر بالتأكيد في حجم العلاقات بين القطبين العربي والآسيوي على مدى العقود القادمة.

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 02-04-2006 العـــدد : 1364
الصفحـات : 23 المسلسل : 15

تغيير في الخريطة الجيو . سياسية

«منذ تدشين نظام التحالف الغربي في عام 1949، لم تشهد التحالفات الدولية حالة من التقلب والتغير كالتي تشهدها في الزمن الراهن. فقد أضحت طبيعة تلك التحالفات في تبدل مستمر؛ وأضحى شكلها أبعد ما يكون عن الاستقرار والاتزان. صحيح أن نهاية الحرب الباردة قد أبعدت شبح الحرب المدمرة (التي كان من المفترض وقوعها بين أكبر قوتين في العالم)، إلا أن توابعها غير المرئية وغير المباشرة ما زال سجلها مفتوحا... لم يُغلق بعد. فماذا نرى الآن؟ صعودا جديدا لقوى فتية في آسيا؛ تقشفا واضحا في أوروآسيا؛ غليانا ظاهرا في الشرق الأوسط؛ انقساما صريحا في الحلف الأطلسي... كلها شؤون لم تطف على السطح إلا في السنوات الأخيرة؛ نمت بسرعة مذهلة. وليس هذا غريبا أو عجيبا؛ فمن المُفترض أن تصير سرعة التغيير . الناتجة عن عولمة العالم. هي الصفة المُفسرة للعالم، أو الطابع الذي يميزه في عام 2020».

هذه هي مقدمة مشروع «خريطة العالم لعام 2020، أو MAPPING THE GLOBAL FUTURE 2020: وهو المشروع الصادر عن «المجلس القومي للاستخبارات التابع لـ CIA» في فبراير 2005 والمنشور في صورة ملخص على الموقع الإلكتروني للمجلس. وأهم ما يتنبأ به «المجلس» في هذا الصدد، هو الصعود الصيني الهندي، والذي يراه المجلس حتميا.. إلا إذا تعرضت الدولتان لكوارث غير متوقعة في غضون الأعوام القادمة.

ولا يعلل «المجلس» ذلك الصعود بالنمو المذهل على الصعيد الاقتصادي فقط، بل يعلله أيضا بنمو مماثل على الصعيدين العسكري والسكاني. ويكفي القول، كما يتوقع «المجلس»، بأن عام 2020 سوف يشهد نموا لإجمالي الناتج القومي الصيني متجاوزا لنظيره في الدول الصناعية الغربية، منفردة، باستثناء الولايات المتحدة.

إن اللاعبين العملاقين، كما تقول «مقدمة المشروع»، سُيحدثان بصعودهما تغييرا جذريا في الخريطة الجيو . سياسية. بمعنى آخر: إن الصعود الصيني الهندي سيُفقد التقسيم الجغرافي التقليدي أهميته. فبعد أن كانت خريطة العالم مُقسمة تقليديا بين الشمال المتمدن الثري وبين الجنوب المتخلف الفقير، ستنقلب الصورة والآية.. وسيبدأ الجنوب في تنفيض ما حوله من فقر وتخلف. وسيحل محل التقسيم الجغرافي «العتيق» هيكل عالمي جديد، يعتمد على قاعدة المدينة/ العالم، أو عالم المدن المتضخمة WORLD OF MEGA CITIES، حيث تصير التجارة والتكنولوجيا هي الرابط الأساسي بين تلك المدن؛ الأمر الذي سيدحض من أهمية الولاءات القومية. ولكن ماذا عن روسيا واليابان؟ فهما دولتان لهما وزنهما الاستراتيجي . سياسيا واقتصاديا . في القارة الآسيوية، فهل ستقفان مكتوفتي الأيدي أمام الصعود الصيني الهندي؟ يتوقع المجلس الاستخباراتي الأمريكي دورا روسيا مشاركا للقوى الكبرى، سواءً كانت هذه القوى الولايات المتحدة وأوربا أو الصين والهند، على أن يكون أساس تلك الشراكة متمثلا في النفط والغاز الطبيعي. فكما نعلم، تعد روسيا مُصدرا رئيسيا للنفط والغاز الطبيعي. وتعد الولايات المتحدة وأوربا والصين والهند مستوردا أساسيا لهما. أما بالنسبة للسيناريو الياباني، فقد يتوقع «المجلس» وقوعه بين بديلين: بديل مهادنة الصين BANDWAGONING، وبديل موازنة الصين وتحديها BALANCING، وعلى أساس الاختيار بين البديلين ستحدد اليابان وضعها ودورها في القطب الآسيوي الصاعد.

وإذا كانت الصين والهند يُتوقع لهما الصعود في المرحلة الأولى، فإن إندونيسيا والبرازيل يأتيان في المرحلة الثانية على سلم توقعات «المجلس». فهما يمتلكان من مقومات الصعود ما تمتلكه الصين والهند، والدول الأربعة في النهاية لا تعاني من الآفة المعوقة لأي صعود، وهي: ازدياد شريحة الشباب وهي الآفة التي تعاني منها أوربا وروسيا واليابان.

القرن الآسيوي والعولمة الآسيوية

من المظاهر الأخرى . التي سيفرزها القرن الآسيوي الجديد كما يُدلي «المجلس القومي للاستخبارات التابع لـ CIA» . تحول نمط العولمة من الأمركة إلى الآسيوة، وهو التحول الذي سينتج وسيتمخض عن الوقائع الآتية التي يُتوقع حدوثها في ظل العقدين القادمين:

أولا: اكتساح العمالة الصينية والهندية للسوق العالمية، مما سيضر بالعمالة الأوربية في الدول الصناعية المتقدمة. ففي ظل التداخل التدريجي للصين والهند مع الاقتصاد العالمي، سيتوفر هناك مئات الآلاف من العاملين الصينيين والهنود، الجاهزين لتلقي الوظائف الجديدة، وبالطبع سيكونون أكثر جذبا من نظرائهم الأوربيين، لرخص أجورهم من ناحية، وتفوقهم النوعي في التكنولوجيا رفيعة المستوى من ناحية أخرى.

ثانيا: انتشار الشركات الآسيوية العالمية، وتحولها إلى المحرك الأول لنشر التكنولوجيا في ربوع العالم، وإلى المحرك الأساسي للدفع بعجلة النماء الاقتصادي في الدول غير الصناعية.

ثالثا: تحول الصين والهند إلى أكبر دولتين متخصصتين في التكنولوجيا رفيعة المستوى -HIGH TECHNOLOGY، وهي تكنولوجيا «النانو» أو منمنمات، الثورة التكنولوجية القادمة.

رابعا: ازدياد شغل العملاقين الآسيويين بمصادر الطاقة، الأمر الذي سيدفعهما دفعا نحو المنطقة العربية، ومن ثم مزاحمة الوجود الأمريكي. وهو أمر يأتي في سياق تكالب عالمي على الطاقة عموما، نتيجة لتوسع الاقتصاد العالمي. (فهناك توقع بنمو إجمالي الطاقة المستهلكة إلى 50 % في ظل العقدين القادمين، مقارنة بـ 34 % فيما بين 1980 و2000). وإذا كان العملاقان سيُركزان اهتمامهما على منطقة الخليج العربي للحصول على النفط، فإن أوربا ستركز اهتمامها على روسيا ومنطقة شمال أفريقيا من أجل الحصول على الغاز الطبيعي. إلا أن الخطر الحقيقي يكمن في ازدياد الطلب على الطاقة الذي سيقابله عجز في الإمداد، بسبب عدم الاستقرار الموجود في الدول المُصدرة للطاقة.

خامسا: دخول الصين والهند بثقليهما الاقتصادي والسياسي في النظام الدولي، مما سيُعرض الاقتصاد الأمريكي لهزات متوالية.

سادسا: تحول آسيا من شريك للولايات المتحدة إلى منحد ومنافس، وكذلك تحول أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي أكثر من الحلف الأطلسي. هذان التحولان سيُضران أبلغ الضرر بالولايات المتحدة التي ظلت على علاقات استراتيجية مع القارتين، طيلة الخمسة عقود الماضية؛ الأمر الذي سيُضعف بالتأكيد من أسهم العولمة الأمريكية.

سابعا: منافسة الصين والهند للدور الأمريكي في مجال الأمن العالمي.

من المظاهر التي سيفرزها القرن الآسيوي الجديد كما يرى المجلس القومي للإستخبارات التابع لـ «CIA» تحول نمط العولمة من الأمركة إلى الآسيوة في ظل العقدين القادمين

نموذج جديد من التحالفات

على الرغم من بقاء الاستفزازات البينية الآسيوية حول قضايا بعينها: مثل أزمة كشمير والمضيق التايواني . وعلى الرغم من بقاء أسباب الصراع في القارة الآسيوية. وعلى الرغم من عدم إيجاد آليات ناجعة للحل، إلا أن قابلية الصراع بين القوى الآسيوية الكبرى لم تعد قوية كما كان الأمر من قبل. فكما يؤكد «المجلس القومي للاستخبارات التابع لـ CIA»، لم تعد الصراعات المحلية تؤجج الصراعات العالمية؛ فقد أدركت القوى الكبرى بأن نظام التحالف «الصلب» لم يعد مجديا، لكونه يُحول الصراعات الصغيرة إلى صراعات كبيرة. هذا بالإضافة إلى أن طبيعة الواقع الحالي، التي تتسم بتغلغل الشبكات العالمية بين الدول، لن تسمح باندلاع صراعات عالمية.

وعلى الرغم من كون العملاقين الآسيويين المتصاعدين . الصين والهند . عدوين لدودين، بشهادة التاريخ وبحكم المصالح المختلفة، إلا أن الحقائق الجيو . اقتصادية الجديدة مهدت الطريق إلى أقصى درجات التعاون والتداخل والتطبيع بين العدوين اللدودين، كما أوضح «المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية» في بحثه «الصين وجنوب آسيا في عالم متغير»، المنشور على موقع المركز في أكتوبر 2004.

وقبل التعرف على تلك الحقائق الجيو . اقتصادية الجديدة، ينبغي علينا أولا التعرف على قصة الصراع بين العملاقين، وعلى أسباب الاختلاف التي جعلت منهما عدوين لدودين على مر التاريخ. يشير البحث إلى تلك الخلافات على الوجه التالي:

1) خلاف حول مبدأ الأحادية الأمريكية والعقيدة الوقائية، فبينما تؤيد الهند ذلك المبدأ، ترفضه الصين بشدة.

2) خلاف حول الحدود بين الدولتين؛ حيث ترفض الصين ضم الهند لإقليم «سيكيم» هذا بالإضافة إلى النزاعات الصينية الهندية حول إقليم «التبت» الذي هو بمثابة اللحم الاستراتيجي للصين. ويكفي القول، إن الحدود الصينية الهندية ما زالت محل نزاع؛ وهي أطول حدود بين دولتين في العالم (4004كيلومترات).

3) خلاف حول «المبادرة الأمريكية للدفاع الصاروخي القومي» USNMD، إذ تؤيدها الهند وترفضها الصين.

4) تنافس حول الاستئثار بمنطقة جنوب آسيا.

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 02-04-2006 العـــدد : 1364
الصفحـات : 24 المسلسل : 15

حيث يسعى كل منهما إلى بسط نفوذه على المنطقة دون الآخر. فمن ناحية، تتطلع الهند . تحت قيادة نخبتها (البراهمة) . إلى السيطرة على المنطقة، وأخذ دور القوة الكبرى فيها، من خلال توسيع تدفقاتها الاستثمارية وقواعدها العسكرية الخارجية ونفقاتها الدفاعية ومشاريعها الصاروخية، ومن خلال الانخراط في مشاريع الطرق الكبرى بالقارة الآسيوية، ومن خلال سعيها الدؤوب للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن. ومن ناحية أخرى، تتطلع الصين إلى التوغل في المنطقة لتطويق الهند؛ وذلك من خلال إنعاش المنطقة اقتصادياً وعسكرياً؛ فقد تقوم الصين ببيع السلاح والاقتصاد إلى «جيران الهند الصغار»، وهي نيبال وسيريلانكا وبنجلاديش وباكستان. وهي تحدث بذلك توازناً مضاداً للهند، وتضعها تحت ضغط استراتيجي من قبل جبهتين في آن واحد: الصينية والباكستانية.

إن عرض تلك الخلافات الصينية الهندية قد يعطي انطباعاً للقارئ بأن التحالف بين الطرفين ضرب من المستحيل، إلا أن ما شهدته العلاقات بينهما يدلل على عكس ذلك؛ بل يبرهن بأن الطموحات الاقتصادية للطرفين قد دفعت بهما دفعاً نحو التعاون والتعاضد، وضرب الخلافات والحساسيات التاريخية بعرض الحائط؛ كما أكد «المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية» في بحثه.

لقد كانت الطموحات الاقتصادية سبباً مباشراً في تحويل الرؤى الستاتيكية (الثابتة) إلى رؤى ديناميكية فعالة، الأمر الذي أدى إلى تحويل مماثل للأهداف والاستراتيجيات. وبات السؤال الآسيوي الذي تطرحه الصين والهند . وأيضاً باكستان . هو: كيف نقوم باحتواء الشعوب والثقافات والاقتصاديات؟ وهو سؤال لم يكن يُطرح البتة.

لقد ظهر هناك نموذج جديد من التحالفات الآسيوية التي لا تعير بالاً إلى الأيديولوجية، وإنما تعير بالا إلى البيزنس والتجارة. لقد باتت برامج اللبرلة الاقتصادية البرجماتية . بعد سقوط الاتحاد السوفيتي . هي الحاكمة للسياسة الخارجية للدول الآسيوية الكبرى. لقد صار هناك ترابط وتداخل بين دول منطقة جنوب آسيا، وصار حلم الامتزاج الاقتصادي الإقليمي قريب المنال، خاصة بعد المواقف الإيجابية التي أظهرتها كل من الصين والهند وباكستان، والتي سجل «المركز الباكستاني» بعضاً منها:

1) إعلان الهند رغبتها في التخلي عن مواقفها السياسية العدائية القديمة تجاه الصين وباكستان، واستبدالها بمواقف سياستها الدبلوماسية الإقليمية الجديدة، وصولاً إلى أهداف استراتيجية أكثر أهمية.

2) إعلان «فاجبايي» في يناير 2004 التالي: «يجب على الهند ألا تبقى حبيسة الماضي. نحن حاربنا طويلاً... واكتفينا. نحن لن نستطيع إضاعة أموالنا على الحروب. من الذي سيستفيد من هذا الصراع؟»

3) زيادة حجم التجارة بين الصين والهند في الآونة الأخيرة.

4) القيام بتدريب بحري مشترك بين الصين والهند على شواطئ «شنغهاي»، وهي سابقة أولى من نوعها.

5) زيارة «فاجبايي» الصين في يونيو 2003، والتي تعد علامة فاصلة في إرث العلاقة بين الطرفين.

6) إعلان وزير الخارجية الهندي «باشوانت سينها» قولته المأثورة: «إن إيقاع المنطقة يتحدد اليوم بالتجارة والاستثمار والإنتاج أكثر مما يتحدد بالتاريخ والثقافة».

7) اتفاق الهند وتايلاند وسيريلانكا وماينمار وبنجلاديش على تدشين منطقة تجارة حرة في فبراير 2004، على أن تنفذ الاتفاقية في عام 2017.

8) انضمام الصين إلى منظمة SAARC التي تحتل فيها الهند المكانة العليا؛ الأمر الذي أسهم في تجاوز التاريخ الصراعي بين الطرفين طيلة القرن العشرين.

9) إطلاق مبادرة الحوار الهندي الباكستاني في القمة الـ12 لمنظمة «ساك» بإسلام أباد، يناير 2004.

10) تضاعف حجم التجارة بين الهند ودول «الآسيان» ASEAN أربعة أضعاف، بين عام 1991 و2002.

11) نمو الاستثمارات الصينية في دول «الآسيان» بنسبة 60 % سنوياً؛ هذا غير تفاوض الطرفين حول تدشين منطقة تجارة حرة بينهما، FTA.

12) اتفاق SAFTA في قمة «سارك» 2004، الذي نص على تطبيق نظرية التجارة الحرة في منطقة جنوب آسيا.

13) تطلع المثلث الصيني . الهندي . الباكستاني إلى تحسين العلاقات التجارية مع الدول المحيطة في غرب ووسط آسيا، ومنها التحسن الملحوظ للعلاقات بين باكستان وكل من السعودية وتركيا وإيران وجمهوريات آسيا الوسطى، ومنها اتفاقية التجارة الحرة بين باكستان وسنغافورة في أبريل 2004.

مجمل القول، كما يشير «المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية»، إن ازدياد الحاجات الاقتصادية جعل الدول الآسيوية تدرك الأهمية الاقتصادية المتزايدة للتجارة فيما بينها. كذلك، فإن التطور في مجال التكنولوجيا والتصنيع والاستثمار . مع ظهور نماذج اقتصادية إقليمية ناجحة مثل «الآسيان» و«سارك» . شجع بدوره الدول الآسيوية على العمل سوياً، خاصة إذا كان هذا العمل سيجلب تريليونات الدولارات التي كانت تهدر سابقاً في الحروب والحساسيات التاريخية.

ولا ننسى ازدياد الوجود الأمريكي في جنوب ووسط آسيا، بعد 11 سبتمبر 2001، الذي أسفر عن تغيير الرؤى الأمنية للدول الكبرى بالمنطقة. فها هي الصين تضع منطقة جنوب آسيا على قمة أولوياتها الخارجية، فتقوم بعقد التحالفات العسكرية والاقتصادية مع دول جنوب آسيا . التي منها الهند . لضبط العجرفة الأمريكية. وها هي الهند تهرول نحو الصين وباكستان، ليفلتوا جميعاً من تحديات العولمة التي تفرضها الولايات المتحدة وأوربا، وليتكاتفوا معاً من أجل استقرار وتنمية المنطقة التي تجمعهم.

ومن ثم، فإن الديناميكيات والمعادلات الجديدة ستفرض على الصين والهند وباكستان (والمنطقة ككل (كتابة فصل جديد من الشراكة الإستراتيجية الاقتصادية، غير الشراكة الثقافية الحضارية (البوذية) التي كانت ممتدة طيلة 400 عام قبل الميلاد.

القرن الآسيوي والقطب العربي

إن تعاظم القطب الآسيوي سيستلزم وسيستوجب . كما أشرنا سالفاً . تعاظماً في استخدام الطاقة التي سيصير تأمينها أولوية كبرى لدى الدول العملاقة الصاعدة: الصين والهند. فكلاهما سيلجأ إلى باكستان التي تقع بموقعها الجغرافي المتميز على ثلاثة مداخل: وسط آسيا، شرق آسيا، غرب آسيا. فالحصول على النفط القوقازي من وسط آسيا عبر الطريق التجاري الآمن، الذي توفره باكستان وتحفظه من التهديدات الإيرانية والروسية، ضرورة قصوى... لن تضحي بها الصين أو الهند. فالدولتان في أمس الحاجة إلى الموقع الباكستاني الفريد الذي سيسهم في ربطهما بأسواق الطاقة في وسط آسيا، وكذلك في غرب آسيا حيث النفط العربي. وتعد الصين أكثر الدول الآسيوية تكالباً على النفط، بل تعد ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة. فكما يقول «سايمون هندرسون» . الباحث «بمركز واشنطن لدراسات الشرق الأدنى» . «إن الصين الأكثر كثافة في العالم تدرك أن نماءها الاقتصادي لن يتم إلا بواردات النفط». وكما ورد في مقال «هندرسون»، المنشور تحت عنوان «الصين والنفط: البعد الشرق أوسطي» بالمركز (سبتمبر 2004)، فإن التكالب الصيني على النفط زاد بدرجة ملحوظة في الآونة الأخيرة. ففي الشهور الثمانية الأولى من عام 2004، ارتفعت واردات النفط الصينية إلى 40 % مقارنة بنفس الفترة في عام 2003، الأمر الذي أدى إلى صعود جنوني لأسعار النفط

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 02-04-2006 العـــدد : 1364
الصفحـات : 25 المسلسل : 15

في صيف 2004. إن تكالب الصين الشديد على النفط لا ينبع فقط من نمائها الاقتصادي الأخير بل ينبع أيضا من افتقارها الشديد لتلك الطاقة. فالصين تمتلك 2.1 % فقط من احتياطي النفط العالمي (أمريكا 2.7 %)، مما جعلها مستورداً خالصاً للنفط منذ عام 1993، بعد اليابان، وبعد الولايات المتحدة. إلا أنه في عام 2003، تبوأت الصين المركز الثاني في استهلاك النفط بعد الولايات المتحدة؛ مستبدلة اليابان للمرة الأولى.

وبما أن المنطقة العربية تعد رافداً أساسياً للنفط، وبما أن الصين باتت في أمس حاجة إليه في ظل صعودها الاقتصادي الحالي، فإنه من المنطقي والطبيعي اجتماع الطرفين العربي والصيني على ذلك المورد. ومن ثم، أقدمت الصين على تصعيد حملة دبلوماسية لتحسين العلاقات العربية الصينية؛ الأمر الذي جعل اقتراب الصين من المنطقة العربية حتمياً لا محالة، كما أورد «هندرسون» في مقاله.

لقد باتت الصين تستورد نصف نفطها من الشرق الأوسط، وباتت السعودية على رأس الموردين. ففي عام 2003، كانت السعودية أكبر مورد للنفط إلى الصين، حيث بلغت نسبة النفط السعودي 17% من إجمالي النفط الصيني المُستورد. وفي مارس 2004، وقعت شركة الطاقة الصينية SINOPEC اتفاقية مع السعودية، للكشف عن احتياطي الغاز الطبيعي في أراضي السعودية، بعد سنوات من المفاوضات الفاشلة بين الرياض والشركات الأمريكية. وقد تفترض بعض التوقعات الغربية . كما يشير «هندرسون» . أن يصل الطلب الصيني على النفط السعودي إلى أكثر من الضعف في ظل العقدين القادمين، وأن تكون صادرات النفط السعودية كلها موجهة إلى الصين.

ولمزيد من توثيق العرى الصينية العربية، ولضمان حصولها على النفط العربي، اتجهت الصين إلى بيع السلاح للمنطقة العربية. وهو توجه ليس وليد اليوم، وإنما هو توجه قديم قدم الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن العشرين، حينما باعت بكين كميات كبيرة من السلاح الوقائي إلى بغداد وطهران؛ وحينما اشترت الأخيرة صواريخ أرض . أرض SILKWORM من بكين، معلنة الخطر على السفن الأمريكية التي تنقل النفط عبر الخليج.

وامتدت مبيعات السلاح الصيني إلى السعودية، حينما باعت الصين النظام الصاروخي CSS-2 إلى السعودية في منتصف الثمانينات، لتلافي تهديد كل من إيران وإسرائيل؛ ولا تخفي واشنطن مخاوفها من حصول دول خليجيه على صواريخ باكستانية، مُصنعة وفق التخطيط الصيني الكوري. ومن ثم، فإن مبيعات السلاح الصيني . كما يدلي «هندرسون» . مثلت (وما زالت تمثل) دعامة أساسية في تثبيت عرى العلاقات بين الصين والمنطقة العربية، وهو ما يُزعج واشنطن بكل تأكيد.

المنطقة العربية بين الصين وأمريكا

على الرغم من استفادة الاقتصاد الأمريكي من النمو الاقتصادي الصيني، وعلى الرغم من تقدير الصين للاستثمارات الأمريكية، إلا أن دور الصين في المنطقة العربية . كما يؤكد «هندرسون» . يهدد المصالح الأمريكية. فلا ننسى أن كثيراً من الأنظمة العربية باتت تنجذب أكثر للشريك الصيني عن الشريك الأمريكي، ولا سيما في ظل الأحادية الأمريكية التي تفرضها واشنطن بالقوة على العالم بأسره. ولا ننسى أيضاً أن سعي الصين إلى توفير النفط العربي بإمكانه المساس والاحتكاك بالشؤون الأمنية والسياسية للمنطقة، ومن ثم المساس والاحتكاك بالمصالح الأمريكية. فبإمكان الصين مثلا تأييد البرنامج النووي الإيراني؛ وبإمكانها عدم تأييد التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل؛ الأمر الذي لن يصب في المصلحة الأمريكية.

إن توغل الصين . ليس في المنطقة العربية فحسب . بل أيضا في فنزويلا وبيرو وأذربيجان وكازخستان، بهدف النفط، أدى إلى تنافس كبير بين بكين وواشنطن؛ خاصة بعد توغل الأخيرة هي الأخرى في مناطق جنوب ووسط آسيا، إلى جانب طبعا المنطقة العربية، بعد 11 سبتمبر 2001.

ومن ثم، كان لجوء واشنطن في الآونة الأخيرة إلى تطويق الصين، لحفظ مصالحها عربيا وآسيويا. ولعل زيارة «بوش» الأخيرة إلى الهند وباكستان دون الصين . في مارس 2006 . خير دليل على ذلك. فنحسب أن هدف هذه الزيارة كان متمثلا في تطبيق سياسة أمنية أمريكية جديدة، وهي سياسة «المغازلة الثنائية» للهند وباكستان معا. وهي السياسة التي أشار إليها «المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية»، والتي تأتي في سياق التوجه الإستراتيجي الأمريكي العام صوب الهند وباكستان منذ 11 سبتمبر 2001.

وقد أسفر ذلك، كما يشير «المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية»، عن بزوغ مثلث أمريكي . هندي . باكستاني، وهو مثلث آخذ في النمو بشكل ملحوظ، إلا أنه ليس «أكيد الولادة». فالهند وباكستان لن تضحيا بالصين بهذه السهولة، نظراً للمصالح المشتركة التي تجمع بينهم جميعا في منطقة جنوب آسيا، كما أشرنا سالفا. بل إن هناك مثلثا آخر مناهضا . آخذا في النمو أيضاً بشكل ملحوظ، وهو المثلث الصيني . الهندي . الباكستاني.

والسؤال المطروح الآن: أي المثلثين ستكتب له الحياة والهيمنة؟ وهل سيتحرك العرب لإنجاح وتمكين المثلث الصيني . الهندي . الباكستاني، الذي سيعد فرصة ذهبية لخروج العرب من «الأسر» الأمريكي، ولتحررهم من البوتقة الأمريكية؟ أم سيظل الانقياد إلى واشنطن هو المصير المحتوم؟ ■